

القوامة وأحكامها الفقهية

دراسة فقهية مقارنة

إعداد

أ.د. وفاء بنت عبد العزيز السويلم

الأستاذ بقسم الفقه كلية الشريعة

بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

والمستخلص

تقوم الدراسة ببيان مفهوم القوامة ، والأحكام الفقهية التي تتعلق بها. وتهدف إلى: تحليل مفهوم القوامة ، والألفاظ ذات الصلة (الألفاظ الشرعية - المصطلحات الحادثة) ، وأدلة مشروعيتها، والحكمة منها، والآثار المترتبة عليها، ومنهج الدراسة هو: المنهج الاستقرائي التحليلي الاستنباطي المقارن ، وأهم نتائج الدراسة : أن القوامة مشروعة، وقد دل على مشروعيتها الكتاب والسنة والمعقول ، وبيان الألفاظ ذات الصلة بالقوامة الشرعية كالوصاية ، والولاية ، ونحوهما، أو المصطلحات الحادثة كالسلطة الذكورية أو الوصاية الذكورية ، وغيرها مما يراد لتشويه المعاني الصحيحة الشرعية ، وبيان الحكمة منها كتنظيم شأن الأسرة ، وتوحيد رئاستها ، ثم تفصيل ما يتعلق بآثارها التي منها ، رعاية الزوجة والقيام على شؤونها ، وإحسان عشرتها بما يشمل المعاشرة القولية والفعلية ، ووجوب طاعة الزوج في المعروف ، واستئذان الزوج في الخروج من المنزل بما لا يمس الأسرة بأذى مع مراعاة قواعد الشرع العامة في هذا الأمر بما لا يكون فيه ضرر على الزوجة ، واستئذان الزوج في إجارة نفسها للعمل ، واستئذان الزوج في إدخال الآخرين منزله فيما لا يعلم رضا الزوج ، فإن علمت رضاه به جاز إدخاله بلا إذن ، واستئذان الزوج في إرضاع ولدها من غيره ، وله المنع ما لم يضطر الصغير إليها ويخشى عليه التلف ، وتقوم الزوج سلوك زوجته إذا ما حصل منها تقصير وعصيان لأداء حقوقها الواجبة وفق التدرج المذكور في القرآن، بالبدء بالوعظ ثم الهجر ثم الضرب ، ومن أهم التوصيات : نشر الوعي والتثقيف للأسرة ، ولا سيما الزوجين ، لبيان حقوق كل منهما وتحلية المراد بالقوامة بما يكفل حسن استخدامها دون إساءة للمرأة ، وتحلية ما تتعرض له المصطلحات الشرعية بشكل عام ، والقوامة بشكل خاص، من تلاعب لتشويهها وإظهارها بصورة سيئة تنفر من التمسك بها ، وتأسيس منظمات ولجان للأسرة يكون من مهامها نشر الوعي الديني بكيفية التعامل السامي بين الزوجين ، وحل ما يطرأ من مشكلات من منطلقات شرعية ، وطرح البديل الإسلامي حال تجاوز الزوج في استخدامها.

المقدمة

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين ، وعلى آله وصحبه ، ومن اقتفى أثره إلى يوم الدين ، وبعد:

فلقد كثر في الآونة الأخيرة الحديث عن حقوق الإنسان بشكل عام ، والمرأة بشكل خاص ، وعقد لأجل ذلك مؤتمرات ، وأصدرت موثائق ، ونحت ذلك الستار انتهكت حقوقها باسم المساواة ، أو الحرية ، واتهمت كثير من المفاهيم الإسلامية -بالغمز تارة ، والتصريح أخرى - أنها السبب في تخلف المرأة المسلمة زعموا ، ومن تلك المفاهيم " القوامة " ، رغبة منهم في دك حصن المرأة المسلمة التي شرفها الله عز وجل وحماها بها.

وقد استخدمت في ذلك أساليب عديدة ، كتشويه القوامة ، وإظهارها بصورة سيئة ، أو تفسير النصوص بما يخالف ما جاء عن أهل العلم ، رحمهم الله تعالى ، وتخطئتهم فيما ذهبوا إليه.

يقول الإمام الشاطبي رحمه الله تعالى : " لا تجد مبتدعا ممن ينسب إلى الملة إلا وهو يستشهد على بدعته بدليل شرعي ، فينزله على ما وافق عقله وشهوته " (1).

لأجل ذلك رأيت أن من واجبي تحليل حقيقة القوامة من خلال بحث: "القوامة وأحكامها الفقهية (لعلني أسهم في كشف ما أثير حولها بعون الله تعالى.

أسباب الاختيار

عدم وجود كتاب مستقل -حسب ما اطلعت عليه - عن القوامة والأحكام الفقهية المتعلقة بها إلا ما سيشار إليه عند ذكر الدراسات السابقة.

- 1 . سعي كثير من المنظمات الدولية ، من خلال حقوق الإنسان ، إلى تشويه مفهوم " القيامة " ، وأنه السبب في انتهاك حقوق المرأة في الإسلام ، وأن هذا المفهوم يعد تمييزا ضد المرأة ، فيجب اتخاذ التدابير اللازمة لإلغائه.
- 2 . جهل كثير من الناس بحقيقة القوامة ، وسوء تطبيقها عند بعضهم.
- 3 . نشر الوعي والتثقيف للمرأة وتوضيح حقيقة القوامة وأحكامها الفقهية ، وإبراز جوانبها المشرفة ، لتعتز بها ، وتعلم ما لها من حقوق ، لتقف سدا منيعا ضد ما يدعى عليها من ظلم.

(1) الاعتصام ، 1 / 134 .

الدراسات السابقة

اطلعت فيما يتعلق بالقوامة على ما يأتي:

أولاً: كتاب "قوامة الرجل وخروج المرأة للعمل - العلاقة والتأثير" ، للمؤلف محمد بن سعد آل سعود، وقد تعرض في جزء يسير من الكتاب للقوامة إجمالاً من حيث بيان الأدلة عليها دون بيان الأحكام الفقهية المتعلقة بها، وجل الكتاب يتحدث عن ظروف خروج المرأة للعمل وأثره على أسرته.

ثانياً: كتيب "فصل الخطاب في وجوب الجماعة والقوامة والحجاب" ، للمؤلف رجائي ابن محمد المصري المكي ، وهو كتاب وعظي ذكر فيه بعض الأدلة على القوامة.

ثالثاً: كتاب " قوامة النساء - المشكلة والحل الإسلامي " للمؤلفة زينب بنت عبد السلام أبو الفضل ، وهو كتاب جيد، إلا أنه أشبه ما يكون بكتاب ثقافي لا فقهي تحدثت فيه الكاتبة عن طرق ترسيخ المفاهيم الخاطئة عن القوامة ، وبعض مظاهرها السيئة، وافترض تولي المرأة القوامة ، ونحو ذلك ، ولم تشر إلى الأحكام الفقهية إلا في بعض المواضع إجمالاً.

رابعاً : كتاب " نحو أصول جديدة للفقهاء الإسلامي -فقهاء المرأة - الوصية والإرث والقوامة والتعددية واللباس " ، للمؤلف محمد شحرور، وهو كتاب ثقافي لا فقهي حاول صاحبه إعادة تفسير النصوص بناء على متغيرات العصر كما يزعم ، فقال : "فكان لا بد بعد أن رأينا هذا كله من إعادة قراءة آيات الإرث ، وآيات القوامة طبقاً للسيرورة التاريخية والسيرورة الاجتماعية " (2).

خطة البحث

يشمل البحث مقدمة وتمهيدا ومبحثين وخاتمة.

التمهيد: في تعريف القوامة.

وفيه مطلبان :

المطلب الأول : تعريف القوامة.

وفيه ثلاث مسائل:

المسألة الأولى : تعريف القوامة في اللغة.

المسألة الثانية : تعريف القوامة في الاصطلاح .

المسألة الثالثة : العلاقة بين المعنيين.

المطلب الثاني : الألفاظ ذات الصلة.

وفيه مسألتان :

المسألة الأولى : الألفاظ الشرعية.

المسألة الثانية : المصطلحات الحادثة . "السلطة الذكورية- الوصاية الذكورية"

المبحث الأول : أدلة مشروعية القوامة والحكمة منها.

وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأول : الأدلة من الكتاب .

المطلب الثاني : الأدلة من السنة.

المطلب الثالث : الأدلة العقلية.

المطلب الرابع : الحكمة من القوامة.

المبحث الثاني : آثار القوامة.

وفيه سبعة مطالب:

المطلب الأول : رعاية الزوجة والقيام على شؤونها.

المطلب الثاني : طاعة الزوج في المعروف .

المطلب الثالث : استئذان الزوج في الخروج من المنزل .

المطلب الرابع : استئذان الزوج في إجارة نفسها.

المطلب الخامس : استئذان الزوج في إدخال الآخرين منزله.

المطلب السادس : استئذان الزوج في إرضاع ولدها من غيره .

المطلب السابع : تقويم سلوك الزوجة.

الخاتمة:

وفيهما أبين أهم النتائج أو التوصيات التي توصلت إليها من خلال البحث.

منهج البحث

سيتبع في البحث المنهج الاستقرائي التحليلي الاستنباطي المقارن ، من خلال بيان مفهوم القوامة ، وبيان مشروعيتها ، والحكمة منها، والآثار المترتبة عليها ، وذلك باستقراء وتحليل ما ورد في المراجع العلمية الأصيلة التي تناولت موضوع البحث ، مع الاستعانة بالمنهج الاستنباطي لاستخراج آراء العلماء المقارنة في مسائل البحث.

وسيكون البحث وفق الآتي:

أولاً: عرض مسائل البحث من خلال أقوال أهل العلم المتقدمين ، رحمهم الله تعالى، وتوثيق أقوالهم من كتب أهل المذهب نفسه.

ثانياً: إذا كانت المسألة محل اتفاق يذكر حكمها مع أدلته.

ثالثاً: إذا كانت المسألة محل اختلاف فتذكر الأقوال في المسألة ، ومن قال بها من المذاهب الأربعة ، مع إتباع القول بأدلته ، وبيان وجه الاستدلال إن احتيج إليه، وما ورد عليه من مناقشة ، وما أجيب به عنه، ثم يذكر القول المترجح من خلال الأدلة.

رابعاً : عزو الآيات القرآنية إلى سورها.

خامساً: تخريج الأحاديث الواردة ، وما لم يكن في الصحيحين منها أبين درجته.

سادساً: شرح الألفاظ الغريبة معتمدة على كتب اللغة الأصيلة.

سابعاً: وضع فهرس للمصادر وفق ترتيب حروف الهجاء من غير اعتبار (ال) التعريف أو ابن أو أب .

هذا ، وأسأل المولى -جل وعلا- التوفيق والسداد ، فما كان فيه من صواب فمن الله وحده ، وما كان فيه من خطأ فمني ، وأستغفر الله منه.

التمهيد

في تعريف القوامة

المطلب الأول

تعريف القوامة

المسألة الأولى : تعريف القوامة في اللغة

القوامة: من قام يقوم قوفاً وقياماً وقومة وقامة ، فهو قائم من قوم وقيم وقوام وقيام ، وورد القيام وما يتصرف منه في القرآن على وجوه : بمعنى أداء الصلاة ، كما في قوله جلي ذكره : (وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ) (البقرة: 110) وبمعنى قيام المعيشة ، كما في قوله جل ذكره : (وَلَا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ الَّتِي جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ قِيَامًا) (النساء: 5) ، أي جعله مما يقيمكم ويمسككم، وبمعنى قيام الرجال بمصالح النساء، كما في قوله جل ذكره ⁽³⁾: (الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ) (النساء: 34)، فالقيام هنا بمعنى المحافظة والإصلاح ⁽⁴⁾، وقام الرجل على المرأة مانها ، وانه لقوام عليها مائن لها ، وه ومن قولهم : قمت بأمرك ، فكان المعنى : الرجال متكفلون بأمور النساء معنيون بشؤونهن ⁽⁵⁾.

المسألة الثانية : تعريف القوامة في الاصطلاح

يمكن تعريف القوامة في الاصطلاح بأنها :

تولي الزوج تدبير أمور زوجته والإنفاق عليها، وحفظها، وصيانتها، والقيام بمصالحها ، وإمساكها في بيتها ، وتأديتها في الحق بما هو مؤتمن عليه ⁽⁶⁾.

المسألة الثالثة : العلاقة بين المعنيين

بالنظر إلى التعريف اللغوي للقوامة والتعريف الاصطلاحي نجد أن التعريف الاصطلاحي لا يكاد يخرج عن التعريف اللغوي، فهو يدور حول الحفظ والصيانة والتدبير والإصلاح ، وهذه المعاني التي تراد بالقوامة في الاصطلاح .

⁽³⁾ بصائر ذوي التمييز، 1 / 1286.

⁽⁴⁾ لسان العرب ، 12 / 496-497.

⁽⁵⁾ لسان العرب ، 12 / 503 .

⁽⁶⁾ ينظر: أحكام القرآن للجصاص ، 148/48، أحكام القرآن لابن العربي ، 1 / 530، تفسير القرطبي ، 5/169 ، التفسير الكبير ، 10/71 ، تفسير البغوي ، 1/422 ، زاد المسير ، 2/74 ، تفسير السعدي ، 1/177.

المطلب الثاني

الألفاظ ذات الصلة

المسألة الأولى : الألفاظ الشرعية

هناك ألفاظ لها صلة بالقوامة من ذلك:

أولا : الوصاية.

وعرفت عند الحنفية بأنها : " والوصاية طلب الشيء من غيره ليفعله على غيب منه حال حياته وبعد وفاته " (7).

وعرفت عند المالكية بأنها: "إسناد النظر في أمر المحجور أو تنفيذ وصية لثقة مأمون" (8)

وعرفت عند الشافعية بأنها: " العهد إلى من يقوم على من بعده " (9).

وعرفت عند الحنابلة بأنها : " الأمر بالتصرف بعد الموتة كوصيته إلى من يغسله ، أو يصلي عليه إماما ، أو يتكلم على

صغار أولاده ، أو يزوج بناته ، ونحوه " (10).

وعرفت أيضا بأنها : إقامة الإنسان غيره مقامه بعد وفاته في تصرف من التصرفات ، أو في تدبير شؤون أولاده الصغار

ورعايتهم (11).

ولعل هذا التعريف أقرب، إذ يجمع كثيرا من الأمور التي يوصى بها ، سواء في نفسه، أو من تحته.

ثانيا : الولاية

" تنفيذ القول على الغير، شاء أو أبى " (12).

وعرفت بأنها: سلطة يثبتها الشرع لإنسان معين تمكن من رعاية المولى عليه من نفس ومال (13).

وهذا التعريف أقرب . لكونه حدد كون الولاية على المولى عليه بخلاف التعريف الأول ، فكأن لفظه (الغير) أعم ، أيا

كان ذلك الغير، وهو خلاف المقصود من الولاية.

(7) حاشية ابن عابدين ، 6/647.

(8) مواهب الجليل ، 6/364.

(9) نهاية المحتاج ، 6/40 .

(10) شرح منتهى الإرادات ، 2/453.

(11) الموسوعة الفقهية الكويتية، 34 / 76.

(12) الدر المختار، 3/55، البحر الرائق ، 3/117 ، أنيس الفقهاء، 1/148 .

ثالثاً: تعريف الوكالة

عرفت عند الحنفية بأنها : " إقامة الإنسان غيره مقام نفسه في تصرف معلوم " (14).

وعرفت عند المالكية بأنها: " نيابة عن الموكل .. فيما تصح فيه النيابة مما يلزم الرجل القيام به لغيره أو يحتاج إليه الرجل لمنفعة نفسه " (15).

وعرفت عند الشافعية بأنها: " تفويض شخص أمره إلى آخر فيما يقبل النيابة، ليفعله في حياته " (16).

وعرفت عند الحنابلة بأنها: " استنابة جائر التصرف مثله فيما تدخله النيابة " (17).

والتعريف الأخير من أجمع التعريفات ، فقد نص على من يصح منه التوكيل ، وما يصح فيه التوكيل.

ووجه ذكر الألفاظ ذات الصلة نظراً لما يحدث من خلط عند بعض الناس في مفهوم القوامة ، إذ لا يتم التفريق بينها،

فيدخلون من ضمنها القوامة ، ومن هنا تم التعريف بما قد يكون له علاقة بوجه من الوجوه .

المسألة الثانية : المصطلحات الحادثة

تتعرض المصطلحات الشرعية لحمولات التغيير والتزيف لأهداف مختلفة يرمي بها صاحبها، إما إلى تشويه المعاني

الصحيحة والآداب الفاضلة ، لإظهارها بصورة سيئة تنفر من التمسك بها، أو تحسين المعاني السيئة والأخلاق الفاسدة ،

لإظهارها بمظهر حسن يرغب في الانسياق خلفه مصداقاً لما أخبر به النبي صلى الله عليه وسلم في الحديث الذي رواه أبو

مالك الأشعري رضي الله عنه حيث قال: " ليشربن ناس من أمتي الخمر يسمونها بغير اسمها " (18).

يقول ابن القيم (19): "من تأمل المقالات الباطلة والبدع كلها، وجدها قد أخرجها أصحابها في قوالب مستحسنة ،

وكسوها ألفاظاً يقبلها بها من لم يعرف حقيقتها".

وقد تكرر في التاريخ أكثر من مرة أن الأمة إذا ضعفت ودب فيها الوهن انطوت تحت سلطان الغالب ودانت له بالتبعية

(13) الولاية على النفس ، ص 5.

(14) البحر الرائق ، 7/139 .

(15) التاج والإكليل ، 5/181.

(16) فتح الوهاب ، 1/372.

(17) كشف القناع ، 3/461.

(18) رواه أحمد في مسنده ، 5/342 ، (22951) " وابن حبان في صحيحه ، 15 / 160 ، (6758) ، وابن ماجه في سننه ، كتاب الأشربة، باب

الخمر يسمونها بغير اسمها، 2/1123 ، (3384) " والطبراني في الكبير، 3/283 ، (3419). وقال ابن حجر: وصححه ابن حبان ، وله شواهد كثيرة ،

منها لابن ماجه ، وساق الحديث ثم قال: ورواه أحمد... وسنده جيد. (فتح الباري ، 10 / 51) ، وقال الهيتمي : رواه الطبراني ورجاله ثقات . (مجمع الزوائد

، 5/57) .

(19) إعلام الموقعين ، 4/229-230.

الماسخة ، منصهرة في قلبه وعاداته ابتغاء مرضاته، وهكذا فل في أمتنا اليوم . فإنها لاستقبال كل وافد أجنبي إليها أسرع إليه من قالة السوء إلى أهلها ، بل تبدي التباهي وإظهار الفخار، وأن هذا من علامات التقدم والرفي ، ومن أسوأ مظاهر التبعيات الماسخة في جوتلكم الأهواء الهادرة منابذة المصطلحات الشرعية، والإجهاز عليها بمصطلحات دخيلة مرفوضة لغة وشرعا وحشا ومعنى (20).

ومن الألفاظ الشرعية التي هوجمت بغرض التنفير منها: " القوامة " ، فأطلق عليها: " السلطة الذكورية - الوصاية الذكورية "، حتى تنفر المرأة من الانصياع لهذه القوامة، وتبرزها على أنها تسلط ذكوري ، أو أنها وصاية ذكورية ، والمرأة في مقابلها مقهورة أمام هذا التسلط الذي يكون من الذكر، مما يشعر بأن هذا الأمر يمكن أن يمارسه أي ذكر تجاهها ، وليس الزوج ، وفي مقابل ذلك أغفلت المعاني الرائعة التي تكتنفها القوامة، من القيام بأمر الزوجة وما تحتاج إليه ، وحفظها ، والعناية بشؤونها.

المبحث الأول

أدلة مشروعية القوامة والحكمة منها

المطلب الأول

الأدلة من الكتاب

الأصل في ثبوت القوامة قول الله جل وعلا: (الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ بِمَا فَضَّلَ اللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ وَبِمَا أَنْفَقُوا مِنْ أَمْوَالِهِمْ) (النساء: 34).

قال ابن العربي (21): هو أمين عليها يتولى أمرها ، ويصلحها في حالها ، قاله ابن عباس .

وقال البغوي (22): والقوام والقيم بمعنى واحد، والقوام أبلغ ، وهو القائم بالمصالح والتدبير والتأديب.

ويقول القرطبي (23): أي يقومون بالنفقة عليهن والذب عنهن وقوام ففال للمبالغة، من القيام على الشيء، والاستبداد بالنظر فيه، وحفظه بالاجتهاد، فقيام الرجال على النساء هو على هذا الحد، وهو أن يقوم بتدبيرها ، وتأديبها ، وإمسакها في بيتها ، ومنعها من البروز، وأن عليها طاعته ، وقبول أمره ما لم تكن معصية . وفي قول الله تعالى (وَلَهُنَّ

(20) ينظر: معجم المناهي اللفظية، ص 258.

(21) أحكام القرآن ، 1/530.

(22) تفسير البغوي ، 1/422.

(23) تفسير القرطبي ، 5 / 168 - 169.

مِثْلُ الَّذِي عَلَيْهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ وَلِلرِّجَالِ عَلَيْهِنَّ دَرَجَةٌ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ (البقرة : 228)، ما يدل على القوامة.

قال الجصاص⁽²⁴⁾: أخبر الله تعالى في هذه الآية أن لكل واحد من الزوجين على صاحبه حقا، وإن الزوج مختص بحق له عليها ليس لها عليه مثله ، ولم يبين في هذه الآية ما لكل واحد منهما على صاحبه من الحق مفسرا ، وقد بينه في غيرها وعلى لسان رسوله صلى الله عليه وسلم .

ويقول القرطبي⁽²⁵⁾: وعلى الجملة ، "فدرجة" تقتضي التفضيل ، وتشعر بأن حق الزوج عليها أوجب من حقها عليه .. . وقال ابن عباس رضي الله عنه : الدرجة إشارة إلى حض الرجال على حسن العشرة ، والتوسع للنساء في المال والخلق ، أي أن الأفضل ينبغي أن يتحمل على نفسه . قال ابن عطية : وهذا قول حسن بارع .

وقال الرازي⁽²⁶⁾: وإذا ثبت فضل الرجل على المرأة في هذه الأمور، ظهر أن المرأة كالأسير العاجز في يد الرجل ، ولهذا قال صلى الله عليه وسلم: " استوصوا بالنساء خيرا ، فإنهن عندكم عوان " (27)، وفي خبر آخر قال : " اتقوا الله في الضعيفين، اليتيم والمرأة " (28)، وكأن معنى الآية أنه لأجل ما جعل الله للرجال من الدرجة عليهن في الاقتدار، كانوا مندوبين إلى أن يوفوا من حقوقهن أكثر، فكان ذكر ذلك كالتهديد للرجال في الإقدام على مضارتهن وإيذائهن، وذلك لأن كل من كانت نعم الله عليه أكثر كان صدور الذنب عنه أقبح ، واستحقاقه للزجر أشد.

(24) أحكام القرآن ، 2/68.

(25) تفسير القرطبي ، 3/125.

(26) التفسير الكبير، 6/82.

(27) رواه النسائي في السنن الكبرى ، كتاب حقوق الزوج ، باب كيف الضرب ، 5/372 ، (9169) ، وابن ماجه في سننه ، كتاب النكاح ، باب حق المرأة على الزوج ، 1/594 ، (1851) ، والترمذي في سننه ، كتاب الرضاع ، باب ما جاء في حق المرأة على زوجها ، 3/ 467 ، (1163) ، وقال : هذا حديث حسن صحيح.

(28) رواه النسائي في السنن الكبرى ، كتاب حقوق الزوج ، باب حق المرأة على زوجها ، 5/363 ، (9149) ، وابن ماجه في سننه ، كتاب الأدب ، باب حق اليتيم ، 2/1213 ، (3678) ، والحاكم في المستدرک ، 1/131 ، (211) وقال : هذا حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه . وقال البوصري: هذا إسناد صحيح رجاله ثقات . (مصباح الزجاجة، 103/4) .

المطلب الثاني

الأدلة من السنة

وردت أدلة من السنة تدل على ثبوت القوامة من طرق عدة ، ومن تلك الأحاديث ما يأتي:

1. ما لوى عبدالرحمن بن عوف رضي الله عنه ، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: " إذا صلت المرأة خمسها ، وصامت شهرها ، وحفظت فرجها ، وأطاعت زوجها ، قيل لها: ادخلي الجنة من أي أبواب الجنة شئت " (29).
 2. ما روى أبو هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : "والذي نفسي بيده، ما من رجل يدعو امرأته إلى فراشها فتأبى عليه ، إلا كان الذي في السماء ساخطا عليها حتى يرضى عنها" (30).
 3. ما روى أبو هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : "لا يحل للمرأة أن تصوم وزوجها شاهد إلا بإذنه ، ولا تأذن في بيته إلا بإذنه " (31).
 - 4 . ما روى جابر رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : "فاتقوا الله في النساء فإنكم أخذتموهن بأمان الله ، واستحلتم فروجهن بكلمة الله ، ولكم عليهن أن لا يوطئن فرشكم أحدا تكرهونه " (32).
- وجه الاستدلال من هذه الأحاديث:

أن الزوج استحق على امرأته الأمور المذكورة في الأحاديث بسبب قوامته عليها في النكاح .

المطلب الثالث

الأدلة العقلية

ومما يمكن الاستدلال به على القوامة من المعقول :

إن الحياة الزوجية عيش مشترك بين اثنين، فهي بمنزلة شركة، وكل شركة بين اثنين فأكثر بحاجة إلى رئيس وقيم عليها يكون الرجوع إليه عند الاختلاف ، والزوج، بما أودعه الله عز وجل من تركيب ، وبما أوجب عليه من تكاليف ، هو المخول للقيام بهذه المهمة (33).

(29) رواه أحمد في مسنده ، 1/ 191 ، (1661) ، والطبراني في المعجم الأوسط ، 5/34 ، (4598) ، وابن حبان في صحيحه ، 9/ 471 ، (4163) ، وقال الهيثمي: رواه أحمد والطبراني في الأوسط وفيه ابن لهيعة، وحديثه حسن، وبقية رجاله رجال الصحيح. (مجمع الزوائد ، 4/306).

(30) رواه مسلم في صحيحه ، كتاب النكاح ، باب تحريم امتناعها من فراش زوجها ، 2/ 1060 ، (1436) .

(31) رواه البخاري في صحيحه ، كتاب النكاح ، باب لا تأذن المرأة في بيت زوجها ، 5/1994 ، (4899) .

(32) رواه مسلم في صحيحه ، كتاب الحج ، باب حجة النبي صلى الله عليه وسلم ، 2/ 890 ، (1218) .

(33) ينظر: المفصل في أحكام المرأة ، 7/278.

المطلب الرابع

الحكمة من القوامة

تقدم أن كل اجتماع لابد له من رئيس يرجع إليه عند الاختلاف ، والا فإن الشورى التي امتدح الله تعالى المؤمنين عليها هي الأولى ، حيث يقول جل ذكره : (وَأْمُرْهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ) (الشورى :38)، وهذا ما ينبغي أن يسود العلاقة الزوجية المبنية على الألفة والمحبة ، وهكذا كان عليه الصلاة والسلام مع زوجاته ، فقد كن يراجعن النبي صلى الله عليه وسلم في كثير من الأمور، ولم ينكر عليه الصلاة والسلام عليهن ذلك (34).

وكون الأمر شورى لا يعني أن لا قوامة للرجل ، بل إنه عند الاختلاف لا بد من الوصول إلى قرار، وذلك يكون للرجل بما أودعه الله عز وجل من تركيب ، وبما أوجب عليه من تكاليف.

وهذه القوامة قاعدة تنظيمية تستلزمها هندسة المجتمع واستقرار الأوضاع في الحياة الدنيا ، ولا تسلم الحياة في مجموعها إلا بالتزامها ، فهي تشبه قوامة الرؤساء وأولي الأمر التي لا تستلزم أن يكون الرؤساء أفضل من كل المحكومين ، ولكنها ضرورة يستلزمها المجتمع الإنساني ، ويأثم المسلم بالخروج عليها مهما يكن من فضله على ولي الأمر في العلم أو الدين (35).

وقد يحصل من بعضهم سوء فهم للقوامة ، يجعله يسيء التعامل مع المرأة متذرعاً بما لم يفقهه من القوامة، ومثل تلك السلوكيات الخاطئة تكون مبرراً لمن يضطاد في الماء العكر، ومن ثم ينادي بإلغاء القوامة أو تشويه صورتها.

يقول الدكتور مصطفى السباعي (36): كل نظام في الدنيا يساء استعماله ، وكل صاحب سلطة لا بد من أن يتجاوزها إذا كان سيئ الأخلاق ضعيف الوازع الديني ، ومع ذلك فلا يخطر في البال أن تلغى الأنظمة الصالحة لأن بعض الناس يسيئون استعمالها ، أو أن لا تعطى لأحد في الدولة أي صلاحية ، لأن بعض أصحاب الصلاحيات تجاوزوا حدودها، إن الإسلام أقام دعائمه الأولى في أنظمتها على يقظة ضمير المسلم واستقامته ومراقبته لربه ، وقد سلك لذلك سبلاً متعددة ، تؤدي -إذا روعيت بدقة وصدق - إلى يقظة ضمير المسلم وعدم إساءته ما وكل إليه من صلاحيات .

(34) رواه البخاري في صحيحه ، كتاب التفسير، باب تبغى مرضاة أزواجك ، 4/1867 ، (4629) ، ومسلم في صحيحه ، كتاب الطلاق ، باب في

الإيلاء واعتزال النساء ، 1108/2 ، (1479) .

(35) حصوننا مهددة من داخلها ، ص 118 .

(36) المرأة بين الفقه والقانون ، ص 122 - 147 .

المبحث الثاني

آثار القوامة

المطلب الأول

رعاية الزوجة والقيام على شؤونها

القوامة - كما تقدم في تفسيرها- تعني رعاية الزوجة ، والقيام على شؤونها ، وقد دل على ذلك ما يلي:

قول الله جل وعلا: (الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ بِمَا فَضَّلَ اللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ وَبِمَا أَنْفَقُوا مِنْ أَمْوَالِهِمْ) (النساء: 34).

قال ابن العربي⁽³⁷⁾: هو أمين عليها ، يتولى أمرها ، ويصلحها في حالها ، قاله ابن عباس .

ويقول القرطبي⁽³⁸⁾: أي يقومون بالنفقة عليهن والذب عنهن.

وقال الرازي⁽³⁹⁾: القوام اسم لمن يكون مبالغا في القيام بالأمر، يقال هذا قيم المرأة وقوامها ، للذي يقوم بأمرها ويهتم بحفظها.

قول الله تعالى : (وَلِلرِّجَالِ عَلَيْهِنَّ دَرَجَةٌ) (البقرة: 228).

قال ابن عباس رضي الله عنهما : الدرجة إشارة إلى حض الرجال على حسن العشرة والتوسع للنساء في المال والخلق ، أي إن الأفضل ينبغي أن يتحمل على نفسه⁽⁴⁰⁾.

قال الرازي⁽⁴¹⁾: معنى الآية أنه لأجل ما جعل الله للرجال من الدرجة عليهن في الاقتدار كانوا مندوبين إلى أن يوفوا من حقوقهن أكثر، فكان ذكر ذلك كالتهديد للرجال في الإقدام على مضارتهن وإيذائهن، وذلك لأن كل من كانت نعم الله عليه أكثر كان صدور الذنب عنه أقبح ، واستحقاقه للزجر أشد.

وهذه القوامة تستدعي حسن العشرة لا الإساءة كما يحلو لبعضهم تصويرها. وقد أمر سبحانه وتعالى بحسن معاشرتهن ، ومما يدل عليه:

⁽³⁷⁾ أحكام القرآن ، 1 / 530.

⁽³⁸⁾ تفسير القرطبي ، 5 / 168 - 169.

⁽³⁹⁾ التفسير الكبير ، 71 / 10.

⁽⁴⁰⁾ تفسير القرطبي ، 125 / 3 .

⁽⁴¹⁾ التفسير الكبير ، 82 / 6.

أ- قول الله تعالى : (مُبَيَّنَةٌ وَعَاشِرُوهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ فَإِنْ كَرِهْتُمُوهُنَّ فَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَيَجْعَلَ اللَّهُ فِيهِ خَيْرًا كَثِيرًا) (النساء: 19).

يقول ابن كثير ⁽⁴²⁾: أي طيبوا أقوالكم لهن ، وحسنوا أفعالكم وهيئاتكم بحسب قدرتكم، كما تحب ذلك منها فافعل أنت بها مثله ... وكان من أخلاقه صلى الله عليه وسلم أنه جميل العشرة ، دائم البشر، يداعب أهله ويتلطف بهم ، ويوسعهم نفقة ، ويضاحك نساءه .

ويقول السعدي ⁽⁴³⁾: وهذا يشمل المعاشرة القولية والفعلية، فعلى الزوج أن يعاشر زوجته بالمعروفة من الصحبة الجميلة ، وكف الأذى ، وبذل الإحسان، وحسن المعاملة ، ويدخل في ذلك النفقة والكسوة ونحوهما ، فيجب على الزوج لزوجه المعروف من مثله لمثلها في ذلك الزمان والمكان ، وهذا يتفاوت بتفاوت الأحوال .

ولا شك أن لحسن العشرة أثرا طيبا على الحياة ، وعلى المرأة بشكل خاص، وفي ذلك يقول ابن العربي ⁽⁴⁴⁾:
فأمر الله سبحانه الأزواج إذا عقدوا على النساء أن يكون أدمه ⁽⁴⁵⁾ ما بينهم، وصحبته على التمام والكمال، فإنه أهدأ للنفس، وأقر للعين ، وأهنأ للعيش، وهذا واجب على الزوج .

ب- قوله تعالى : (وَكُنْ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ وَلِلرِّجَالِ عَلَيْهِنَّ دَرَجَةٌ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ) (البقرة: 228).
قال الشافعي ⁽⁴⁶⁾: وجماع المعروف إعفاء صاحب الحق من المؤنة في طلبه ، وأداؤه إليه بطيب النفس لا بضرورته إلى طلبه ، ولا تأديته لإظهار الكراهية لتأديته.

وقال ابن قدامة ⁽⁴⁷⁾: وقال بعض أهل العلم : التماثل هاهنا في تأدية كل واحد منهما ما عليه من الحق لصاحبه بالمعروف ، ولا يمتلئه به ، ولا يظهر الكراهة، بل يبشر وطلاقة ، ولا يتبعه أذى ولا منة وهذا من المعروف، ويستحب لكل واحد منهما تحسين الخلق مع صاحبه ، والرفق به واحتمال أذاه.

⁽⁴²⁾ تفسير ابن كثير، 1/ 467.

⁽⁴³⁾ تفسير السعدي ، 1/ 172 .

⁽⁴⁴⁾ أحكام القرآن ، 1/ 468.

⁽⁴⁵⁾ (آدم) الهمزة والبدال والميم أصل واحد ، وهو الموافقة والملاءمة. (مقاييس اللغة ، 1/ 71) .

⁽⁴⁶⁾ أحكام القرآن ، 1/ 204 .

⁽⁴⁷⁾ المغني ، 7/223.

المطلب الثاني

طاعة الزوج في المعروف

إن من طبيعة المؤمنة الصالحة ، ومن صفتها الملازمة لها ، بحكم إيمانها وصلاحتها ، أن تكون قانتة مطيعة . والقنوت: الطاعة عن إرادة وتوجه ورغبة ومحبة ، لا عن قسر وإرغام .. وهذا الذي يليق بالسكن والمودة والستر والصيانة بين شطري النفس الواحدة في المحضن الذي يرعى الناشئة⁽⁴⁸⁾ ، ومما يدل على وجوب طاعتها لزوجها بالمعروف ما يلي:

1. قول الله تعالى : (الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ بِمَا فَضَّلَ اللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ وَبِمَا أَنْفَقُوا مِنْ أَمْوَالِهِمْ) (النساء: 34) ، فقد أفاد ذلك لزومها طاعته، لأن وصفه بالقيام عليها يقتضي ذلك⁽⁴⁹⁾.

2. قوله تعالى : (فَالصَّالِحَاتُ قَانِتَاتٌ حَافِظَاتٌ لِّلْغَيْبِ بِمَا حَفِظَ اللَّهُ) (النساء: 34)، قال ابن عباس : يعني مطيعات لأزواجهن⁽⁵⁰⁾، وقال القرطبي⁽⁵¹⁾: هذا كله خبر، ومقصوده الأمر بطاعة الزوج والقيام بحقه في ماله وفي نفسها في حال غيبته.

3. قول الله تعالى : (فَإِنْ أَطَعْنَكُمْ فَلَا تَبْغُوا عَلَيْهِنَّ سَبِيلًا إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا كَبِيرًا) (النساء: 34)، أي إذا أطاعت المرأة زوجها في جميع ما يريده منها مما أباحه الله له منها، فلا سبيل له عليها بعد ذلك ، وليس له ضربها ولا هجرانها⁽⁵²⁾ ، فدل أن التأديب كان لترك الطاعة فيدل على لزوم طاعتهم الأزواج⁽⁵³⁾، وقوله : (إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا كَبِيرًا) (النساء: 34) تهديد للرجال إذا بغوا على النساء من غير سبب، فإن الله العلي الكبير وليهن ، وهو منتقم ممن ظلمهن وبغى عليهن⁽⁵⁴⁾.

4 . عن عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " إذا صلت المرأة خمسها، وصامت شهرها ، وحفظت فرجها ، وأطاعت زوجها ، قيل لها : ادخلي من أي أبواب الجنة شئت " ⁽⁵⁵⁾.

5 . عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: " سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم أي النساء خير؟ قال: الذي تسره إذا نظر،

⁽⁴⁸⁾ في ظلال القرآن ، 2/652.

⁽⁴⁹⁾ أحكام القرآن للجصاص ، 2/68.

⁽⁵⁰⁾ تفسير ابن كثير ، 1/ 492.

⁽⁵¹⁾ تفسير القرطبي ، 5/ 170 .

⁽⁵²⁾ تفسير ابن كثير ، 1/ 493.

⁽⁵³⁾ بدائع الصنائع ، 2/334.

⁽⁵⁴⁾ تفسير ابن كثير ، 1/ 493 .

وتطيعه إذا أمر، ولا تخالفه فيما يكره في نفسها وماله⁽⁵⁶⁾

وتكون طاعتها له في حدود المعروف ، وأما إذا خالف أمر الشرع ، فلا طاعة له، لعموم الأمر بالطاعة ما لم تكن بمعصية ، وقد دل على ذلك ما روى علي رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: " لا طاعة في معصية الله ، إنما الطاعة في المعروف "⁽⁵⁷⁾.

المطلب الثالث

استئذان الزوج في الخروج من المنزل

تقدمت الإشارة إلى الحكمة من مشروعية القوامة ، وأنها لرعاية الأسرة ، وتنظيم أمورها ، فكان لا بد لهذه الأسرة من قائد ، وهو الزوج ، يحفظ للأسرة كيانها ، ويمنع مما قد يؤثر في هذا الكيان ، ولا ريب أن خروج المرأة المنوط بها رعاية الأبناء والقيام على شؤون الأسرة ، يحتاج إلى ضبط بما لا يمس الأسرة بأذى، لذا احتيج فيه إلى إذن الزوج ، وقد ذهب فقهاء المذاهب الأربعة⁽⁵⁸⁾ إلى أن الزوجة ليس لها الخروج بغير إذن الزوج ، وصرح الشافعية⁽⁵⁹⁾ والحنابلة⁽⁶⁰⁾ بالتحريم ، وهو ظاهر قول الحنفية⁽⁶¹⁾ والمالكية⁽⁶²⁾، لتصريحهم بأن له منعها من الخروج ، واستثنى الحنفية⁽⁶³⁾ والمالكية⁽⁶⁴⁾ والشافعية⁽⁶⁵⁾ خروجها لعذر، كزيارة أبويها أو المطالبة بحق لها عند القاضي ، واشترط المالكية⁽⁶⁶⁾ أن تكون مأمونة لا يخشى عليها الفساد ، فإن كانت بخلاف ذلك لم تخرج ، وأما خروجها للتجارة فله منعها من الخروج له ، وليس له منعها

⁽⁵⁵⁾ تقدم توجيهه ، ص 399.

⁽⁵⁶⁾ رواه أحمد في مسنده ، 2/ 251 ، (7415) ، والنسائي في السنن الكبرى ، 5/ 310 ، (8961) : والحاكم في المستدرک ، 2/ 175 ، (2683) ، وقال : هذا حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه ، ووافقه الذهبي (التلخيص ، 3/ 175) .

⁽⁵⁷⁾ رواه البخاري في صحيحه ، كتاب التمني ، باب ما جاء في إجازة خبر الواحد ، 6/ 2649 ، (6830) ، ومسلم في صحيحه ، كتاب الإمارة ، باب وجوب طاعة الأمراء ، 3/ 1469 ، (1840) واللفظ له .

⁽⁵⁸⁾ الدر المختار ، 3/ 145 ، حاشية ابن عابدين ، 3/ 145 ، الكافي ، 1/ 257 ، مواهب الجليل ، 4/ 186 ، مغني المحتاج ، 3/ 437 ، 252 ، المغني ، 7/ 224 ، منار السبيل ، 2/ 198 .

⁽⁵⁹⁾ مغني المحتاج ، 3/ 437 .

⁽⁶⁰⁾ المغني ، 7/ 224 .

⁽⁶¹⁾ الدر المختار ، 3/ 145 .

⁽⁶²⁾ الكافي ، 1/ 257 .

⁽⁶³⁾ الدر المختار ، 3/ 145 - 146 .

⁽⁶⁴⁾ مواهب الجليل ، 4/ 186 .

⁽⁶⁵⁾ مغني المحتاج ، 3/ 437 .

⁽⁶⁶⁾ الشرح الكبير ، 2/ 512 .

من التجارة كما صرح به المالكية (67).

وان كان الحنابلة (68) ذهبوا إلى أن للزوج منع زوجته من عيادة والديها وزيارتها إلا أنه لا ينبغي له ذلك، لما فيه من قطيعة لهما ، وحملًا لزوجته على مخالفته ، وقد أمر الله تعالى بالمعاشرة بالمعروف، وليس هذا من المعاشرة بالمعروف (69).

واستدلوا على حق الزوج بالمنع من الخروج بما يأتي :

1 . ما روى أنس بن مالك رضي الله عنهما: " أن رجلا خرج وأمر امرأته أن لا تخرج من بيتها ، وكان أبوها في أسفل الدار، وكانت في أعلاها ، فمرض أبوها ، فأرسلت إلى النبي صلى الله عليه وسلم فذكرت له ذلك ، فقال : أطيعي زوجك . فمات أبوها ، فأرسلت إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال : أطيعي زوجك . فأرسل إليها النبي صلى الله عليه وسلم أن الله غفر لأبيها بطاعتها لزوجها" (70).

ويجاب عنه من وجهين:

الأول : أن الحديث ضعيف لا تقوم به حجة.

الثاني : أنه يتنافى مع ما جاءت به الشريعة من الأمر برعاية الوالدين، والقيام بحقوقهما ، لا سيما عند الكبر والمرض .

2. ما روى ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: "لا تمنعوا إماء الله مساجد الله" (71).

وجه الاستدلال:

أن النبي صلى الله عليه وسلم خاطب الأزواج بعدم منع النساء من الخروج للمساجد ، مما يدل على أن لهم المنع ، ويدخل غير المساجد بطريق المفهوم .

قال ابن دقيق العيد (72): وقيل إن في الحديث دليلا على أن للرجل أن يمنع امرأته من الخروج إلا بإذنه ، وهذا إن أخذ من تخصيص النهي بالخروج إلى المساجد ، وأن ذلك يقتضي بطريق المفهوم جواز المنع في غير المساجد.

وأورد اعتراضا على ذلك ، فقال : وقد يعترض عليه بأن هذا تخصيص الحكم باللقب ، ومفهوم اللقب ضعيف عند

(67) مواهب الجليل ، 4/186.

(68) المغني ، 7/224 ، منار السبيل ، 2/198 .

(69) المغني ، 7/224 .

(70) رواه الطبراني في الأوسط ، 7/332 ، (7648) ، وقال الهيثمي : رواه الطبراني في الأوسط ، وفيه عصة بن المتوكل وهو ضعيف . (مجمع الزوائد ، 4/313) .

(71) رواه البخاري في صحيحه ، كتاب الجمعة ، باب هل على من لم يشهد الجمعة غسل ، 1/305 ، (858) ، ومسلم في صحيحه ، كتاب الصلاة ، باب خروج النساء إلى المساجد ، 1/327 ، (442).

(72) إحكام الأحكام ، 1/169 .

ثم أجاب عنه بقوله : ويمكن أن يقال في هذا: أن منع الرجال للنساء من الخروج مشهور معتاد، وقد قرروا عليه ، وإنما علق الحكم بالمساجد، لبيان محل الجواز، وإخراجه عن المنع المستمر المعلوم ، فيبقى ما عداه على المنع، وعلى هذا فلا يكون منع الرجل لخروج امرأته لغير المسجد مأخوذاً من تقييد الحكم بالمسجد فقط، ويمكن أن يقال فيه وجه آخر، وهو أن في قوله صلى الله عليه وسلم : "لا تمنعوا إماء الله مساجد الله" مناسبة تقتضي الإباحة ، أعني كونهن إماء الله بالنسبة إلى خروجهن إلى مساجد الله ، ولهذا كان التعبير بإماء الله أوقع في النفس من التعبير بالنساء لو قيل ، وإذا كان مناسباً أمكن أن يكون علة للجواز، وإذا انتفى انتفى الحكم، لأن الحكم يزول بزوال علته ، والمراد بالانتفاء ههنا انتفاء الخروج إلى المساجد التي للصلاة (74).

3. ويمكن الاستدلال بالمنع بما تقدم مما تقتضيه مصلحة الأسرة ورعايتها من بقاء الزوجة ، وتقليل خروجها إلا فيما يأذن فيه الزوج ، ويكون فيه مصلحة ظاهرة أو حاجة ، ويؤمن فيه من فساد المرأة أو تعرضها للأذى . ولا شك أن الإذن بالخروج يعود إلى الزوج لما تقدم من الأدلة ، ولحاجة أي مؤسسة إلى نظام تقوم عليه ، لكن لا بد من مراعاة قواعد الشرع العامة في هذا الأمر، بما لا يكون فيه ضرر على الزوجة، كأن يمنعها النفقة ثم يمنعها الخروج لأجل التكسب ، أو يكون فيه تعنت أو عدم إحسان إلى الوالدين ، ونحو ذلك ، فلا ينبغي له ذلك المنع ، وليس هذا من حسن العشرة في شيء.

المطلب الرابع

استئذان الزوج في إجارة نفسها

إذا رغبت المرأة في إجارة نفسها لعمل ، فإنه لا بد في ذلك من إذن الزوج ، وهذا باتفاق المذاهب الأربعة (75).

واستدلوا بما يأتي:

1. أنه عقد يفوت به حق من ثبت له الحق بعقد سابق ، فلم يصح كإجارة المؤجر، فأما مع إذن الزوج فإن الإجارة تصح ويلزم العقد. لأن الحق لهما لا يخرج عنهما (76).

(73) أحكام الأحكام ، 1/169 .

(74) أحكام الأحكام ، 1/169 .

(75) ينظر: الفتاوى الهندية، 4/432، الخرشبي ، 7/13، منح الجليل ، 7/467، روضة الطالبين، 5/186، أسنى المطالب ، 2/409، الإنصاف ،

8/362 ، كشف القناع ، 5/196 .

(76) كشف القناع ، 5/196 .

2. أن أوقاتها مستغرقة بحقه فلم يجز بغير إذنه ، فإن كان فله أن يفسخه ، لما يلحقه من الضرر⁽⁷⁷⁾.
3. ويمكن الاستدلال له ، بأن الزوج قد تكفل لها بالنفقة ، وأغناها عن الكسب ، فليس لها التكسب إلا فيما أذن لها فيه.

المطلب الخامس

استئذان الزوج في إدخال الغير منزله

إن من حفظ حقوق الزوج أن لا تأذن المرأة لمن يدخل بيته إلا بإذنه ، وهذا ما ذهب إليه الحنفية⁽⁷⁸⁾ والمالكية⁽⁷⁹⁾ والشافعية⁽⁸⁰⁾ والحنابلة⁽⁸¹⁾ ، واشترط الإذن محمول على ما لا يعلم رضا الزوج ، فإن علمت رضاه به جاز إدخاله بلا إذن⁽⁸²⁾.

واستدلوا لذلك بما يلي:

1. ما روى أبو هريرة رضي الله عنه : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : " لا يحل للمرأة أن تصوم وزوجها شاهد إلا بإذنه ، ولا تأذن في بيته إلا بإذنه " ⁽⁸³⁾ ، وفي لفظ مسلم : " وهو شاهد إلا بإذنه " ⁽⁸⁴⁾.
- قال ابن حجر⁽⁸⁵⁾: وهذا القيد -وهو شاهد- لا مفهوم له، بل خرج مخرج الغالب ، والا فغيبية الزوج لا تقتضي الإباحة للمرأة أن تأذن لمن يدخل بيته ، بل يتأكد حينئذ عليها المنع ، لثبوت الأحاديث الواردة في النهي عن الدخول على المغيبات، أي من غاب عنها زوجها، ويحتمل أن يكون له مفهوم ، وذلك أنه إذا حضر تيسر استئذانه ، وإذا غاب تعذر، فلو دعت الضرورة إلى الدخول عليها لم تفتقر إلى استئذانه لتعذره.
2. أن إدخالها أحدا بغير إذنه ، لا سيما من يكرهه ، يوجب سوء الظن ، ويبعث على الغيرة التي هي سبب القطيعة⁽⁸⁶⁾.

⁽⁷⁷⁾ ينظر: الخرشني ، 7/13 ، روضة الطالبين ، 5/186.

⁽⁷⁸⁾ عمدة القاري، 20/185.

⁽⁷⁹⁾ إكمال المعلم ، (3 / 291) نسخة إلكترونية (المكتبة الشاملة)، المفهم (4 / 89) نسخة إلكترونية (المكتبة الشاملة).

⁽⁸⁰⁾ شرح النووي على صحيح مسلم ، 7/115 .

⁽⁸¹⁾ كشف القناع ، 5/188 ، مطالب أولي النهى ، 5/258.

⁽⁸²⁾ شرح النووي على صحيح مسلم ، 7/115 .

⁽⁸³⁾ تقدم تخرجه .

⁽⁸⁴⁾ رواه مسلم في صحيحه ، كتاب الزكاة ، باب ما أنفق العبد ، 2 / 711 ، (1026) .

⁽⁸⁵⁾ فتح الباري ، 9/296.

⁽⁸⁶⁾ عمدة القاري ، 20/185.

3. أن تخصيص المنع بحضور الزوج يدل على أن ذلك لحق الزوج في زوجته ، إذ قد يكون المأذون له في تلك الحال ممن يشوش على الزوج مقصوده (87).

المطلب السادس

استئذان الزوج في إرضاع ولدها من غيره

الأم المتزوجة بغير أبي الرضيع إذا أرادت إرضاع ولدها فإن عليها استئذان زوجها، وله منعها من ذلك . وإلى هذا ذهب الشافعية (88)، وهو المذهب عند الحنابلة (89) ما لم يضطر إليها ويخشى عليه التلف (90). واستدلوا:

بأن عقد النكاح يستحق الزوج به الاستمتاع في كل الأوقات سوى أوقات الصلوات ،والرضاع يفوت عليه ذلك في بعض الأوقات ، فله المنع منه كالخروج من منزله (91)، وأما إذا اضطر إليها فلا منع، لأن حفظ النفس حال ضرورة ، وذلك مقدم على حق الزوج (92).

ولو قيل بعدم منعه لها لكان له وجه من حيث أمر الله -سبحانه - للوالدات بالرضاع ،ولأن في منعها إضراراً بها وبولدها ، لكن يقيد بأن لا يؤدي إرضاعها إلى تفويت فعلي في حقه من الاستمتاع . وأما قياس منعها من الإرضاع بمنعها من الخروج من المنزل ففيه نظرة لأن منعها من الخروج إلا بإذنه ثابت بالأدلة.

المطلب السابع

تقويم سلوك الزوجة

إذا أقدمت الزوجة على عصيان زوجها فيما أوجب الله تعالى عليها من الحقوق ، فإن للزوج تقويم ما ظهر منها من سلوك شائن، وحملها على الطاعة وفق التدرج المذكور في كتاب الله تعالى ، فيبدأ أولاً بنصحها، وبيان ما يجب عليها من الطاعة، وحرمة العصيان ، وما سيلحقها بسبب ذلك من عدم القيام بحقوقها، وما يتبعها من مراحل تقويم سلوكها كالهجر والضرب ، فإن أجدى ذلك والا هجرها، بأن لا يدخل عليها، ولا يضاجعها، فإن أجدى ذلك والا ضربها

(87) المفهم ، (4 / 89) نسخة إلكترونية (المكتبة الشاملة) .

(88) فتح الجواد، 2 / 234 ، مغني المحتاج ، 3/450.

(89) المغني ، 8/198 ، كشاف القناع ، 5/488.

(90) المغني ، 8/198.

(91) المغني ، 8/198.

(92) المغني ، 8/198.

ضربا غير مبرح بالسواك ونحوه ، وإن كان الأولى له ترك الضرب .

وهذا في الجملة ما اتفقت عليه المذاهب الأربعة ⁽⁹³⁾.

واستدلوا بما يأتي:

1 . قول الله تعالى : (وَاللَّائِي تَخَافُونَ نُشُوزَهُنَّ فَعِظُوهُنَّ وَاهْجُرُوهُنَّ فِي الْمَضَاجِعِ وَاضْرِبُوهُنَّ فَإِنْ أَطَعْنَكُمْ فَلَا تَبْغُوا عَلَيْهِنَّ سَبِيلًا إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا كَبِيرًا) (النساء :34).

2. ما ورد عن حكيم بن معاوية عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم سأله رجل: ما حق المرأة على زوجها؟ قال: " تطعمها إذا طعمت ، وتكسوها إذا اكتسيت ، ولا تضرب الوجه ولا تقبح ، ولا تهجر إلا في البيت ⁽⁹⁴⁾."

3. ما روى عبدالله بن زمعة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "لا يجلد أحدكم امرأته جلد العبد ، ثم يجامعها في آخر اليوم" ⁽⁹⁵⁾.

4. ما روى عطاء قال: قلت لابن عباس : ما الضرب غير المبرح ؟ قال: السواك وشبهه يضربها به ⁽⁹⁶⁾.

5 . أن الأولى ترك ضرب زوجته إبقاء للمودة وحسن العشرة بينهما ⁽⁹⁷⁾.

⁽⁹³⁾ ينظر: بدائع الصنائع ، 2/ 334 ، مواهب الجليل ، 4/ 15 ، مغني المحتاج ، 3/ 259 ، المغني ، 7/ 242 .

⁽⁹⁴⁾ رواه النسائي في السنن الكبرى ، كتاب عشرة النساء ، باب تحريم ضرب الوجه في الأدب ، 3/ 373 ، (9171) ، وأبو داود في سننه ، كتاب النكاح ، باب في حق المرأة على زوجها ، 2/ 244 ، (2142) ، وقال ابن حجر: وقع لنا بعلو من حديث بهز ، ورواه أبو داود والنسائي من حديث يحيى القطان عن بهز بن حكيم ، فوقع لنا عاليا جدا وإسناده حسن. (تغليق التعليق ، 4/ 431) .

⁽⁹⁵⁾ رواه البخاري في صحيحه ، كتاب النكاح ، باب ما يكره من ضرب النساء ، 5/ 1997 ، (4908) .

⁽⁹⁶⁾ رواه ابن جرير الطبري في تفسيره ، 5/ 68 .

⁽⁹⁷⁾ المبدع ، 7/ 215 .

الخاتمة

من خلال ما تقدم عرضه في هذا البحث ، يمكن استخلاص أهم ما ورد فيه:

. إن القوامة في اللغة مشتقة من القيام ، ويأتي على معان ، منها: المحافظة والإصلاح ، وقام الرجل على المرأة بمعنى صانها.

. إنه يمكن تعريف القوامة في الاصطلاح بأنها: تولي الزوج تدبير أمور زوجته، والإنفاق عليها ، وحفظها وصيانتها ، والقيام بمصالحها ، وإمسакها في بيتها، وتأديبها في الحق بما هو مؤتمن عليه.

. إن التعريف الاصطلاحي لا يكاد يخرج عن التعريف اللغوي فهو يدور حول الحفظ والصيانة والتدبير والإصلاح .

. إن هناك ألفاظا ذات صلة بالقوامة، منها ألفاظ شرعية ، كالوصاية، والولاية، والوكالة ، ومنها مصطلحات حادثة مثل:

" السلطة الذكورية - الوصاية الذكورية " ، وهي مما يراد لتشويه المعاني الصحيحة الشرعية والآداب الفاضلة ، لإظهارها بصورة سيئة تنفر من التمسك بها.

. إن القوامة مشروعة ، وقد دل على مشروعيتها الكتاب والسنة والمعقول.

. إن القوامة لها حكم عدة ، منها تنظيم شأن الأسرة ، وتوحيد رئاستها كأي مؤسسة، وأن الأولى للأسرة التشاور بين

ركنيتها انطلاقا من أمر الله تعالى ، وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم إلا أنه عند الاختلاف ، فإن الأمر يؤول إلى الزوج بما أودعه الله عز وجل من تركيب ، وبما أوجب عليه من تكاليف.

. إن للقوامة آثارا عدة، منها رعاية الزوجة والقيام على شؤونها، وإحسان عشرتها ، وهذا يشمل المعاشرة القولية والفعالية.

. إن من آثارها: طاعة الزوج في المعروف ، فمن طبيعة المؤمنة الصالحة أن تكون قانتة مطيعة لزوجها ، في حدود المعروف ، وأما إذا خالف أمر الشرع فلا طاعة له، لعموم الأمر بالطاعة ما لم تكن بمعصية.

. إن من آثارها : استئذان الزوج في الخروج من المنزل، لأن خروج المرأة المنوط بها رعاية الأبناء والقيام على شؤون الأسرة

يحتاج إلى ضبط بما لا يمس الأسرة بأذى، لذا احتيج فيه إلى إذن الزوج ، لكونه قوام الأسرة ، مع مراعاة قواعد الشرع

العامة في هذا الأمر بما لا يكون فيه ضرر على الزوجة.

. إن من آثارها : استئذان الزوج في إجارة نفسها للعمل باتفاق المذاهب الأربعة.

. إن من آثارها : استئذان الزوج في إدخال الآخرين منزله ، فلا تأذن المرأة لمن يدخل بيته إلا بإذنه ، وهذا باتفاق

المذاهب الأربعة ، واشتراط الإذن محمول على ما لا يعلم رضا الزوج ، فإن علمت رضاه به جاز إدخاله بلا إذن .

. إن من آثارها : استئذان الزوج في إرضاع ولدها من غيره ، وله المنع ما لم يضطر إليها ويخشى عليه التلف.

. إن من آثارها: تقويم الزوج سلوك زوجته إذا ما حصل منها تقصير وعصيان لأداء حقوقها الواجبة وفق التدرج المذكور

في القرآن ، بالبداية بالوعظ ثم الهجر ثم الضرب .

ومن أهم التوصيات التي خرج بها البحث ما يأتي:

. نشر الوعي والتثقيف للأسرة ، لا سيما الزوجين ، لبيان حقوق كل منهما ، وتجلية المراد بالقوامة بما يكفل حسن

استخدامها دون إساءة للمرأة .

. تجلية ما تتعرض له المصطلحات الشرعية بشكل عام ، والقوامة بشكل خاص ، من تلاعب ، لتشويهها وإظهارها

بصورة سيئة تنفر من التمسك بها.

. التحذير مما تبثه وسائل الإعلام بشتى أنواعها من تضخيم لبعض قضايا المرأة بهدف طرح رؤى وحلول تخالف ما جاء

في الشريعة.

. تأسيس منظمات ولجان للأسرة يكون من مهامها نشر الوعي الديني بكيفية التعامل السامي بين الزوجين ، وحل ما

يطرأ من مشكلات من منطلقات شرعية.

. عقد المؤتمرات والندوات للتوعية بحق المرأة في القوامة ، وطرح البديل الإسلامي حال تجاوز الزوج في استخدامها،

والإجراءات العملية حيال ذلك بما يضمن تحقق المصلحة والأمان لجميع الأطراف وعلى وجه السرعة ضمن القواعد

الشرعية العامة.

هذا، وأسأل المولى الكريم أن يصلح لي عملي ، ويعفو عن زللي ، والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات ، وصلى الله

على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه وسلم.

فهرس المصادر والمراجع

- 1- إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام : ابن دقيق العيد ، دار الكتب العلمية ، بيروت .
- 2- أحكام القرآن : الجصاص ، أحمد بن علي الرازي الجصاص أبو بكر، تحقيق: محمد الصادق قمحاوي ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، 1405 هـ.
- 3- أحكام القرآن : أبو بكر محمد بن عبدالله ابن العربي ، تحقيق : محمد عبدالقادر عطا ، دار الفكر للطباعة والنشر، بيروت .
- 4- أسنى المطالب شرح روض الطالب : زكريا الشافعي الأنصاري ، المكتبة الإسلامية.
- 5- الاعتصام : أبو إسحاق الشاطبي ، المكتبة التجارية الكبرى ، مصر.
- 6- إعلام الموقعين عن رب العالمين : ابن قيم الجوزية ، أبو عبدالله شمس الدين محمد بن أبي بكر بن أيوب الدمشقي ، تحقيق : طه عبد الرؤوف سعد ، دار الجيل، بيروت ، 1973 م .
- 7- الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف على مذهب الإمام أحمد بن حنبل: المرداوي ، علي بن سليمان، تحقيق : محمد حامد الفقي ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت .
- 8- أنيس الفقهاء في تعريفات الألفاظ المتداولة بين الفقهاء: قاسم بن عبدالله بن أمير علي القونوي ، تحقيق : د. أحمد بن عبدالرزاق الكبيسي ، دار الوفاء ، جدة ، ط 1، 1406 هـ.
- 9- البحر الرائق شرح كنز الدقائق : ابن نجيم ، دار المعرفة ، بيروت ، ط 2.

10- بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع : الكاساني ، علاء الدين ، دار الكتاب العربي، بيروت ، ط 2، 1982

م.

11- بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز: الفيروزآبادي ، محمد بن يعقوب ، تحقيق : محمد علي

النجار، المكتبة العلمية ، بيروت .

12- التاج والإكليل لمختصر خليل: المواق ، محمد بن يوسف ، دار الفكر، بيروت ، ط 2، 1398 هـ.

13- تفسير البغوي : الحسين بن مسعود البغوي ، تحقيق : خالد عبد الرحمن العك ، دار المعرفة ، بيروت .

14- تفسير البيضاوي : عبد الله بن عمر بن علي البيضاوي ، دار الفكر، بيروت .

15- تفسير القرآن العظيم : ابن كثير، إسماعيل بن عمر، دار الفكر، بيروت ، 1401 هـ.

16- التفسير الكبير: الرازي ، فخر الدين محمد بن عمر التميمي الرازي الشافعي، دار الكتب العلمية ، بيروت ،

ط 1 ، 1421 هـ / 2000 م.

17- التلخيص : الذهبي ، محمد بن أحمد ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط 1 ، 1411 هـ.

18- تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان : السعدي ، عبدالرحمن بن ناصر، مؤسسة الرسالة ، بيروت ،

1421 هـ / 2000 م.

19- الجامع الصحيح سنن الترمذي : الترمذي ، محمد بن عيسى ، تحقيق : أحمد محمد شاكر وآخرون ، دار

إحياء التراث العربي ، بيروت .

20- الجامع الصحيح المختصر: البخاري ، محمد بن إسماعيل ، تحقيق : د. مصطفى ديب البغا ، دار ابن كثير،

بيروت ، ط 3، 1407 هـ/ 1987 م .

21- الجامع لأحكام القرآن : القرطبي ، محمد بن أحمد ، دار الشعب ، القاهرة .

22- جمهرة اللغة : ابن دريد ، أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد ، تحقيق : رمزي منير بعلبكي ، دار العلم

للملايين ، بيروت ، ط 1 ، 1987 م .

23- حاشية رد المحتار على الدر المختار المسماة ب (حاشية ابن عابدين) : محمد أمين بن عمر بن عابدين ،

دار الفكر للطباعة والنشر، بيروت ، 1421 هـ.

24- حصوننا مهددة من داخلها: محمد محمد حسين ، المكتب الإسلامي ، بيروت ، ط 5 ، 1398 هـ.

25- حقوق الإنسان في الإسلام : علي وافي ، دار النهضة ، مصر، 1398 هـ.

26- الدر المختار: الحصكفي ، محمد علاء الدين ، دار الفكر، بيروت ، ط 2 ، 1386 هـ.

27- روضة الطالبين وعمدة المفتين : يحيى بن شرف النووي ، المكتب الإسلامي، بيروت ، ط 2، 1405 هـ.

28- زاد المسير في علم التفسير: ابن الجوزي ، عبدالرحمن بن علي بن محمد الجوزي ، المكتب الإسلامي ، بيروت

، ط 3، 1404 هـ.

29- السنن الكبرى : النسائي ، أحمد بن شعيب ، تحقيق : د. عبد الغفار سليمان البنداري ، سيد كسروي

حسن، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط 1 ، 1411 هـ/ 1991 م .

- 30- سنن ابن ماجه : محمد بن يزيد أبو عبدالله القزويني ، تحقيق : محمد فؤاد عبد الباقي ، دار الفكر ، بيروت .
- 31- الشرح الكبير: الدردير، أحمد أبو البركات ، تحقيق : محمد عlish ، دار الفكر، بيروت .
- 32- شرح مختصر خليل : الخرشي ، محمد ، دار الفكر للطباعة ، بيروت .
- 33- شرح منتهى الإرادات : البهوتي ، منصور بن يونس ، عالم الكتب ، بيروت ، ط 2، 1996 م .
- 34- شرح النووي على صحيح مسلم : يحيى بن شرف، دار إحياء التراث العربي، بيروت ، ط 2، 1392 هـ.
- 35- صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان: محمد بن حبان بن أحمد أبو حاتم التميمي البستي ، تحقيق : شعيب الأرنؤوط ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط 2 ، 1414 هـ/ 1993 م.
- 36- صحيح مسلم : مسلم بن الحجاج ، تحقيق : محمد فؤاد عبد الباقي ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت .
- 37- عمدة القاري شرح صحيح البخاري : بدر الدين محمود العيني ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت .
- 38- الفتاوى الهندية في مذهب الإمام الأعظم أبي حنيفة النعمان : نظام وجماعة من علماء الهند ، دار الفكر، 1411 هـ/ 1991 م .
- 39- فتح الباري شرح صحيح البخاري : ابن حجر، أحمد بن علي، تحقيق : محب الدين الخطيب ، دار المعرفة ، بيروت .
- 40- فتح الوهاب بشرح منهج الطلاب : زكريا بن محمد الأنصاري ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط 1، 1418 هـ.

- 41- في ظلال القرآن : سيد قطب ، دار الشروق، القاهرة .
- 42- الكافي في فقه أهل المدينة : ابن عبد البر، يوسف بن عبد الله ، دار الكتب العلمية، بيروت ، ط 1 ، 1407 هـ.
- 43- الكشف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل : الزمخشري ، أبو القاسم محمود بن عمر الخوارزمي ، تحقيق : عبد الرزاق المهدي ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت .
- 44- كشف القناع عن مش الإقناع : البهوتي ، منصور بن يونس ، تحقيق : هلال مصيلحي مصطفى هلال ، دار الفكر، بيروت ، 1402 هـ.
- 45- لسان العرب : ابن منظور، محمد بن مكرم بن منظور الأفريقي المصري ، دار صادر، بيروت ، ط 1 .
- 46- المبدع في شرح المقنع : ابن مفلح ، إبراهيم بن محمد ، المكتب الإسلامي ، بيروت ، 1400 هـ.
- 47- مجمع الزوائد ومنبع الفوائد : الهيتمي ، علي بن أبي بكر، دار الريان للتراث / دار الكتاب العربي ، القاهرة ، بيروت ، 1407 هـ.
- 48- المحكم والمحيط الأعظم : ابن سيده ، أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسى، تحقيق : عبد الحميد هنداوي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط 1 ، 2000 م.
- 49- المرأة بين الفقه والقانون : مصطفى السباعي ، المكتب التعاوني ، 1404 هـ.

50- المستدرك على الصحيحين : الحاكم ، محمد بن عبدالله، تحقيق : مصطفى عبدالقادر عطا ، دار الكتب

العلمية ، بيروت ، ط 1 ، 1411 هـ/ 1990 م .

51- مسند الإمام أحمد بن حنبل : ابن حنبل ، أحمد ، مؤسسة قرطبة ، مصر.

52- مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه : أحمد بن أبي بكر بن إسماعيل البوصيري ، تحقيق : محمد المنتقى

الكشناوي ، دار العربية ، بيروت ، ط 2، 1403 هـ.

53- مطالب أولي النهى في شرح غاية المنتهى : الرحيباني ، مصطفى سيوطي ، المكتب الإسلامي ، دمشق ،

1961 م .

54- المعجم الأوسط : الطبراني ، سليمان بن أحمد، تحقيق : طارق بن عوض الله، عبدالمحسن بن إبراهيم الحسيني

، دار الحرمين ، القاهرة ، 1415 هـ.

55- معجم المناهي اللفظية : بكر بن عبدالله أبوزيد ، دار العاصمة ، الرياض ، ط 3، 1417 هـ.

56- المغني في فقه الإمام أحمد بن حنبل الشيباني : ابن قدامة ، عبدالله بن أحمد، دار الفكر، بيروت ، ط 1،

1405 هـ.

57- مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج : محمد خطيب الشربيني ، دار الفكر، بيروت .

58- المفصل في أحكام المرأة : عبدالكريم زيدان، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط 1، 1413 هـ.

59- منار السبيل في شرح الدليل : إبراهيم بن محمد بن سالم بن ضويان ، تحقيق: عصام القلعجي، مكتبة

المعارف ، الرياض ، ط 2، 1405 هـ.

60- منح الجليل شرح على مختصر سيد خليل : محمد عlish ، دار الفكر، بيروت ، 1409 هـ/ 1989 م.

61- مواهب الجليل لشرح مختصر خليل : محمد بن عبدالرحمن الخطاب ، دار الفكر، بيروت ، ط 2، 1398

هـ.

62- نحو أصول جديدة للفقه الإسلامي : محمد شحرور، الأهالي للطباعة والنشر، دمشق ، ط 1 ، 2000 م.

63- نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج : محمد بن أبي العباس الرملي ، دار الفكر للطباعة ، بيروت ، 1404 هـ/

1984 م .

64- الولاية على النفس : صالح جمعة الجبوري ، مؤسسة الرسالة ، ط 1، 1396 هـ.

65- الموسوعة الفقهية الكويتية : وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالكويت ، مطابع دار الصفوة ، مصر، ط

. 1

محتويات البحث

328	المقدمة
332	التمهيد: في تعريف القوامة
332	المطلب الأول : تعريف القوامة
333	المسألة الأولى : تعريف القوامة في اللغة
333	المسألة الثانية : تعريف القوامة في الاصطلاح
333	المسألة الثالثة : العلاقة بين المعنيين
333	المطلب الثاني : الألفاظ ذات الصلة
333	المسألة الأولى : الألفاظ الشرعية
335	المسألة الثانية : المصطلحات الحادثة
336	المبحث الأول : أدلة مشروعية القوامة والحكمة منها
336	المطلب الأول : الأدلة من الكتاب
337	المطلب الثاني : الأدلة من السنة
338	المطلب الثالث : الأدلة العقلية
338	المطلب الرابع : الحكمة من القوامة

340	المبحث الثاني : آثار القوامة
340	المطلب الأول : رعاية الزوجة والقيام على شؤونها
342	المطلب الثاني : طاعة الزوج في المعروف
343	المطلب الثالث : استئذان الزوج في الخروج من المنزل
346	المطلب الرابع : استئذان الزوج في إجارة نفسها
346	المطلب الخامس : استئذان الزوج في إدخال الآخرين منزله
347	المطلب السادس : استئذان الزوج في إرضاع ولدها من غيره
348	المطلب السابع : تقويم سلوك الزوجة
350	الخاتمة
353	فهرس المصادر والمراجع